دراسة نقدية لنموذج التحديث واستخداماته في الدول النامية

د. يحيى فايز الحداد *

مقدمة :

تشير سوسيولوجية المعرفة الى أن العلم عملية اجتماعية وان نتائج البحوث العلمية ما هي الا انعكاسا لتلك العملية شأنها شأن الادوات والاساليب والمفاهيم العلمية ، واذا صح هذا القول ، وهو ما تؤيده الشواهد (١) ، يصبح بامكاننا أن نتوقع تفاوتا في الاهتمامات والمشكلات والنتاج العلمي في الزمان والمكان وتغيره . فالعلماء وكذلك المؤسسات العلمية ليست موزعة توزيعا عشوائيا من حيث الزمن والطبقة الاجتماعية أو الامة بل على العكس من ذلك فان هذه المؤسسات وما تنتجه مركزا تركيزا عاليا ، فاذا تركنا جانبا مسألة ما اذا كان علم الاجتماع يعتبر علما أم لا ، فان الافتراض بأن نتاج الفكر والبحث الاجتماعي يتحدد بعوامل الزمان والمكان وبالسيرة الاجتماعية لعالم الاجتماع يصبح أمرا ممكنا .

فالتنمية كمفهوم هي في حقيقة الامر انعكاس **للزمن** . ذلك أن التنمية كفكرة حلت محل الافكار المماثلة السابقة مثل فكرة التقدم، كما تشكل التنمية في الوقت الحاضر جزءا أساسيا من السياسة الوطنية لكل دولة في العالم تقريبا . وربما يكون سبب زيادة الاهتمام بالتنمية كامنا في الهوة المتزايدة بين الدول الغنية والفقيرة ، وفي تطور وسائل الاتصال وكذلك العلاقات الدولية التي تجعل هذه الهوة أكثر وضوحا للعيان . فالتنمية اذا مظهرا من مظاهر الحقبة التاريخية الراهنة ، ومن المنطقي أن نتوقع أن يكون لها تأثير على تحديد المفاهيم وتعريف المشكلات في العلوم الاجتماعية . ومن الملاحظ أن العديد من الافكار البارزة في حياتنا المعاصرة كالتكنولوجيا وتحديد النسل والعلاقات الدولية انما تقع ضمن التعبير الاشمل ونعني به « التنمية » .

وكما أن الزمن يؤثر على اهتمامات علماء الاجتماع وانتاجهم ، كذلك يفعل **المكان** . فمعظم الدراسات النظرية وكذلك البحوث المتعلقة بالتنمية قام باجرائها علماء من الدول الصناعية ، الامر الذي أدى الى تعريف التنمية من خلال معطيات التصنيع والنمو الاقتصادي أو من خلال مظاهر ومردودات هاتين العمليتين .

---

* أستاذ الاجتماع بكلية الاداب في جامعة الكويت .

بعض ابعـاد التنمية :

التنمية مفهوم معياري يتضمن احكاما قيمية ، وهي لا تختلف كثيرا من هذه الزاويـــة عن مفهوم التقدم Progress السابق عليها . كمـا ان مفهوم التنمية بالنسبة لي ليس بالضرورة ان يكون هو نفسه عند الاخرين ، او قد لا يعطونه الاهمية نفسها على الاقل ، والسؤال هو : هل بامكان طرفان ينتميان الى نفس المجال التنموي تحقيق الحالة التنموية التي يفضلهـــا كل منهما ؟؟

ان تحقيق الحالة المتقدمة للاوضاع كما افهمها انا قد يحرم الطرف الاخر من فرصة تحقيق الحالة المتقدمة التي يفضلها . كذلك ، قد اجد نفسي ــ بعد تحقيق الحالة التنموية التي انشدها ــ غير مقتنع بأن هذا ما كنت اتوقعه وارغب فيه . وهذا امر يجعلني اتبنى ملاحظة غيجر Geiger حول التنمية والتي تقـــول :

بأن التنمية هي عملية الابتعاد عن اوضاع معينة سيئة وغير مرغوب فيها اكثر من كونها عملية التحرك نحو هدف واضح ومحدد (٢) . وربما يكون الاجماع على ما ليس بالتنمية اسهل من الاجماع حول ماهية التنمية . فمن الممكن التوصل الى اجماع معياري حول كون الجوع والمرض والتحيـــز والجهل وفرض ارادة بعض الناس على بعضهم الاخر امورا منافية للتنمية . ويمكن وصف النظرية الاجتماعية بانها وصفية اكثر منها معيارية . . .

بمعنى انها تعالج ما هو كائن وليس ما ينبغي ان يكون . ولذلـــك ، عندمـــا نصف اي نظرية وصفية بانها « نظرية للتنمية » فنحن نصدر حكما قيميا بالنسبة لما يجب أن يحصل ، وهذا يعني أن على كل مجتمع ينشد التنمية أن يعمل على تحقيق ما حققته المجتمعات الاخرى .

وهناك نظريات في العلوم الاجتماعية صنفت على انها « نظريات تنمية »، غير ان هذه النظريات كانت وما تزال نظريات في التغير الاجتماعي Social Change ، والنمو الاقتصادي Economic Growth ، والثورة السياسية Political Revolution والاتصال الجماهيري Mass Communication والانتشار Diffusion ، والتدرج الاجتماعي Social Stratification وعندما أعيد تسميتها بالنظريات التنموية فالواقع انها قد عرفت معنـــى التنمية في ذهن المنظر او في ذهن مستخدم النظرية .

وابرازنا لهذه النقطة انما يستهدف التأكيد على انه لا توجد نظرية سوسيولوجية خاصة بالتنمية ، وانما هناك نظريات تتعلق بالظواهر والتفاعلات الاجتماعية ، فالتنمية عملية « تحول becoming » تتجسد جزئيا من خلال الملاحظة المتكررة بأن التنمية تتطلب احداث تغير اجتماعي ، ولكن ليس كل تغير اجتماعي هو بالضرورة تنمية . وهذا يعني أن نعطي نظريتنا حجمها الطبيعي ولا نصعد بها الى مرتبة « الادراك الخيالي العسير التحقيق » (٣) .

وتتضمن التنمية تقديرا لمدى الرغبة او عدم الرغبة في التغير ، ويتفاوت هذا التقدير تبعا لنظرة المراقب او المشارك في التنمية . فالتغيرات الاجتماعية تحصل على كل المستويات وفي مختلف أشكال التنظيم او البناء الاجتماعي . وتعزى هذه التغيرات الاجتماعية الى مجموعة من العوامل لا يكون للمتأثرين بها سيطرة على العديد منها ، مثل : الكوارث الطبيعية ، المحن البيئية ، تضافر الاحداث في فترة معينة بشكل يولد نتائج سلبية وعكسية ، فليس من المعروف مثلا ، الى اي مدى لعبت عوامل اساسية غير مقصودة دورا في ظهور الحضارات العظيمة او في نشأة المجتمعات الصناعية المعاصرة ، التي يقال حاليا انها ساعدت على تنمية هذه المجتمعات .

ورغم أن بعض النتائج التي افرزتها عوامل التغيير غير المقصودة قد تسمى « تنمية » الا انني أعتبر التنمية عملية التغيير الهادف سواء كانت هذه العملية في طور المحاولة أو في طور الانجاز ، وتتضمن عملية التنمية التأكيد على السياسة والتخطيط والاستراتيجية وعلى احداث التغيير الاجتماعي (٤) . كما تتضمن التنمية حاليا عنصر **التعمد** ان لم نقل العقلانية .

والتنمية ايضا عملية اجتماعية ، طبقا للغة العلمية السائدة حاليا ، اذ تدخل فيها أشكال مختلفة من التنظيم الاجتماعي والعلاقات الهيكلية ويتم تحقيقها بوسائل تنظيمية . فالتنمية « ... نتاج للتنظيم الاجتماعي وهي نوع خاص من التغير في التنظيم الاجتماعي » (٥) وقد يعني التغيير في التنظيم الاجتماعي تعديلا في واقع مؤسسة ما ، أو ايجاد مؤسسة لتحقيق التغيير المطلوب في العلاقات مع الاجزاء الاخرى المنظمة في المجتمع ، أو التخلي عن شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي لصالح شكل اخر .

ويشير هرويتز Horowitz ايضا الى استعمال نماذج التنمية كبديل لمستويات التنظيم الاجتماعي . وهو يشدد بشكل خاص على التنمية المجتمعية Community Development بصفتها تشمل اختيار مستوى معين

من التنظيم الاجتماعي . وما يحتمل أن ينتج عن هذا المستوى كهدف وكعمل اجرائي للتنمية . ورغم أن التركيز على أي مستوى للتنظيم الاجتماعي يضع قيودا على مفهوم التنمية . فمن الواضح أن **المستوى Level** بعد رئيسي من ابعاد مفهوم التنمية بالنسبة للعديد من علماء الاجتماع والعاملين في الميدان الاجتماعي .

التحديث كنموذج للتنمية :

كان التحديث Modernization يشكل النمط السائد المعبر عن التنمية في علم الاجتماع الامريكي . واستنادا الى التصنيفات الثنائية الكبرى التي ظهرت في القرن الماضي وبخاصة ثنائيات تونيز Toennies ، دوركايم Durkheim ، وفيبر Weber ، اخذ الاطار النظري لعلم الاجتماع الامريكي يصنف المجتمعات وعناصرها الاجتماعية الى مجتمعات حديثة Modern واخرى تقليدية Traditional . اما تعبير انتقالي Transitional فقد خصص لتلك المجتمعات والثقافات التي لا ينطبق عليها الوضع التقليدي أو الحديث ، وانما هي في طريقها لان تصبح مجتمعات حديثة ، وقد تم تعريف هذه النماذج نظريا واجرائيا . كما تم تطوير مؤشرات تنظيمية وديموجرافية واقتصادية وتكنولوجية وسياسية وموقفية لايجاد أساس لهذا التصنيف . ويجري تطبيق هذه المؤشرات والمفاهيم على المجتمعات والمؤسسات ، وغالبا ما يجري تطبيقها على الافراد .

ان اطار التصنيف « تقليدي ـ حديث » عبارة عن تركيب ... أساسه الفلسفي يكمن في فكرة التطور Evolution ... والفرضية التي يستند اليها مستمدة من نظرية التوازن (٦) Equilibrium Theory اما لغته التجريدية فتعتمد كثيرا على الاستعارة والرمزية .

والتحديث عملية متكاملة وشاملة ، تشير عادة الى التغيرات التي تحدث في المجتمع خلال تحوله من مرحلة ما قبل التصنيع الى المرحلة الصناعية . وفي الفقرات التالية من هذه الدراسة سأقوم بسرد مختلف العوامل أو الظواهر المصاحبة لهذه العملية وكذلك العوامل المسببة لها ، والتي تشكل ـ في نظر الكثيرين من علماء الاجتماع ـ حصيلة الدراسات المتعددة التي عالجت هذا الموضوع (٧) . ويمكن حصر هذه العوامل والظواهر بعمليات التحضر Urbanization ، والتصنيع Industrialization ، والبيروقراطية Bureaucratization والتفاضل البنائي Structural Differentiation ، والتحول الديموجرافي Demographic Tranzition

وتكيف الفرد مع هذه العمليات عن طريق الحراك الذاتي ـ النفسي والاجتماعي والمادي والمهني وكذلك بتبني مواقف وقيم ومعتقدات حديثة Modern . ولما كان التحديث عملية متكاملة وشاملة (٨) فان العمليات والتكيفات المصاحبة لها تكون متداخلة ومترابطة . وعندما يتحقق مستوى معين من التحديث ، فان عملية التحديث تواصل مسيرتها بفعل الدفع الذاتي . والحقيقة أن مفهوم « التحديث » كان النموذج المهيمن في البحوث والدراسات الاجتماعية الامريكية وبخاصة في مجالي التغير الاجتماعي والتنمية ، وقد أكد توماس كوهن Kuhn (١٠) هذه الحقيقة حين قال : « ان نماذجنا تحدد شكل العالم ، فهي مصدر التساؤلات التي نثيرها ، والمشاهدات التي نقوم بها ، والاهمية التي نوليها لهذه المشاهدات . ومع تغير نماذجنا يتغير العالم من حولنا » . كما اكد هورتن Horton (١١) تأثير النموذج النظري الذي يلتزم به عالم الاجتماع في تعريفه للمشاكل الاجتماعية وحتى في احساسه بوجود تلك المشاكل .

ومع الاقرار بما لنموذج التحديث من تأثير ايجابي في مجال البحث والدراسات الاجتماعية غير أن هناك عددا من المسائل والقضايا الهامة المتعلقة بالتغير الاجتماعي والتنمية والنظم الاجتماعية الريفية قد جرى اهمالها بسبب سيطرة نموذج التحديث من ناحية ، وتحويل الاهتمام بعيدا عن هذه المسائل والقضايا من ناحية اخرى ، ومن أهم هذه القضايا :

١) ان استخدام نموذج « التحديث » أدى الى صرف الاهتمام بعيدا عن اعتبار السلوك وحدة للتحليل ، كما تجاهل النظر اليه باعتباره شيئا ماديا .

يشير مفهوم التحديث الى عمليات متعددة وواسعة النطاق مثل التحضر والتفاضل البنائي .... الخ ، وغالبا ما ينظر الى التغيرات السلوكية المرافقة لهذه العمليات على أنها امرا طبيعيا بدلا من اعتبارها موضوعا للدراسة والتقصي . وفي هذا الصدد يقرر فلدمان وهورن Feldman and Hurn أنه « في حين تستخدم معظم التعميمات السوسيولوجية عن « التحديث » عبارات منمقة حول السلوك ، فان البيانات المقدمة نادرا ما تكون حصيلة ملاحظة للتغير السلوكي .... وافضل مثال على ذلك فرضية « الرجل الصناعي » التي تقول بأن الابنية المعيارية والتنظيمية للتصنيع تنعكس على السكان ، وان الناس يتأثرون بالمحيط الذي يعيشون فيه » (١٢) .

كذلك يؤكد نيسبت Nisbet هذا الامر ـ في تعليقه على التطورية الجديدة « التحديث » باعتبارها نظرية للتغير والتنمية بقوله :

« كلما كان الموضوع أكثر تجريدا ، كانت الصفات الرمزية كالذاتية والاستمرارية والتفاضل وخلافها أكثر فائدة من الصفات التي عالجناها منذ زمن الاغريق وحتى الوقت الحاضر ... وكلما كان الموضوع أكثر محسوسية: تجريبيا وسلوكيا ، ضعفت امكانية تطبيق نظرية التنمية وعناصرها التجريدية المتعددة عليه » (١٣) .

وقد اسهم البحث في مجال « التحديث » في تدعيم النموذج النظري ، حيث وجدت علاقات ارتباط كان بعضها على درجة عالية جدا من الترابط (١٤) . ويبدو أن علماء الاجتماع يقدمون المشاهدات التجريبية الحسية والمعلومات والبيانات اللازمة لتدعيم توقعاتهم المستمدة من النموذج النظري الذي وضعوه . ومن الصعوبة بمكان تفهم الامر على غير هذه الصورة وعلى الرغم من أن النماذج النظرية تتضمن عناصر الصدق Validity ، غير أن تأثيرها في عملية اختيار الاسئلة المطروحة والوسائل المستخدمة والظروف التي يتم فيها جمع المعلومات امر لا يمكن انكاره ، ذلك أن تأثيرها يمتد ليشمل عملية الاعتراف بالبيانات الاحصائية المتوفرة أو رفضها ، وبالتالي نادرا ما نفاجأ بنتائج البحوث التي نقوم باجرائها . ومع ذلك فان هناك أمثلة لدراسات وبحوث أجريت ضمن الاطار العام لنموذج التحديث جاءت نتائجها متضاربة . فقد وجد فاينتراوب وبيرستاين Weintraub & Berstein في دراسة مقارنة أجرياها على قريتين في فلسطين المحتلة أن القرية الاكثر « تقليدية » في مجال القرابة والتنظيم الاجتماعي والقيادة السياسية كانت أكثر تقدما في الناحيتين الزراعية والاقتصادية وقد لخصا النتائج التي توصلا اليها بقولهما :

« ان المعلومات والبيانات التي حصلنا عليها تدعم وجهة النظر القائلة بأن المبادىء المناظرة لكل من التقليدية والتحديث ليست متعارضة مع بعضها البعض كما يفترض غالبا ، كما أن عدم امكانها التعايش الا في ظل ظروف معينة فقط ليس صحيحا فحسب ، وانما قد تساعد احداها في تدعيم الاخرى أيضا » (١٥) .

وقد وجد ابراهمسون Abrahamson ، كما هو متوقع ، أن هناك ارتباطا عاليا بين مستوى التعقيد السياسي ومدى التفاضل الاجتماعي ، غير أنه لم يجد ثمة ارتباط بين مستوى التعقيد السياسي ودرجة تخلخل البناء القرابي Kinship Structure « فالعديد من النظريات يفيد بأن هناك علاقة وطيدة بين ما يتعرض له التنظيم القرابي من تفكك وضعف وبين برامج التنمية الاقتصادية ومستوياتها . ومع ذلك ، فان العلاقة بين التنظيم

القرابي ومستوى التعقيد السياسي لا تتصف بعدم الاهمية فحسب ، وانما هي ايضا لا تسير في الاتجاه المتوقع ، فضلا عن ان تخلخل التنظيم القرابي لا يرتبط بدرجة التفاضل الاجتماعي او بالتنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية . وتظهر هذه النتائج ان المائة عاما الاخيرة في تطور النظرية وبنائها قد بالغت كثيرا في تقدير الدور الذي يلعبه بناء القرابة وتنظيمها في اعاقة عملية التغير الاجتماعي » (١٦) .

وهناك دراسات اخرى تؤيد ما توصل اليه ابراهمسون حول استمرارية بقاء بناء القرابة وتنظيمها بالرغم من وجود عوامل ومظاهر التحديث في المجتمع . فقد تحدث طنوس (١٧) عن كيفية نقل التنظيم القرابي والالتزامات « التقليدية » الى داخل المصنع . واستنتج جوود Goode (١٨) في ضوء مراجعة عامة للبحوث والدراسات التي اجريت حول هذا الموضوع ان عددا لا يستهان به من الاشكال والنظم العائلية يتوافق ويتواءم مع ظروف التصنيع ومجتمع المصنع . وهكذا فقد بات من الضروري توخي الحذر عند التنبؤ باندثار روابط العائلة الممتدة بسبب التصنيع او التفاضل البنائي في اجزاء اخرى من المجتمع .

اما فيما يتعلق بالتصنيع فقد ذكر ناش Nash (١٩) ان هناك حرصا شديدا للابقاء على الانماط المجتمعية التقليدية في مجتمع غوايتمالي ريفي على الرغم من تعرض ذلك المجتمع لظروف التصنيع . كذلك فقد توصل كل من فلدمان وهورن في دراستهما حول عمال احدى المصانع في بورتوريكو والفلاحين الذين يقطنون تلك المنطقة الى : « ان التحديث الذي شهدته بورتوريكو خلال الاحدى عشر عاما الماضية لم يؤد الى اختلافات ملموسة في القيم والمعايير الاجتماعية . فالافراد الذين شملتهم الدراسة والذين كانوا فلاحين عام ١٩٥٤ واحتفظوا بهذا الوضع عام ١٩٦٥ اظهروا ميلا لتبني القيم والمعايير ذاتها التي يميل لتبنيها الذين اصبحوا عام ١٩٦٥ عمال مصانع بعد ان كانوا فلاحين عام ١٩٤٥ . واذا كانت هذه البيانات العلمية موثوقة ، واذا كانت بورتوريكو على درجة كافية من الشبه بالمجتمعات الاخرى التي تمر بعملية التحديث ، فان نتائج دراستنا هذه تتناقض مع الراي القائل بأن التحديث يخلق « مجتمعا مزدوجا » او « مجتمعا ثنائيا » (٢٠) .

والحقيقة ان هذه الدراسات تثير تساؤلا حول المدى والظروف التي تصبح في ظلها عملية التصنيع غير متمشية او مناقضة لتقاليد المجتمع بالضرورة ، بمعنى انه في حين يصبح العمال الصناعيون محدثين ، فان الفلاحين يبقون كما كانوا تقليديون . كذلك تثير دراسة فلدمان وهورن تساؤلا حول التحديث الفردي ، الذي كان موضوعا لمجموعة من

الدراسات (٢) ولم يصل آرمر وشنيبرج Armer & Schnaiberg في بحثهما الى نتائج تتفق مع نتائج البحوث السابقة والمماثلة ، كما لم تتفق مع توقعات النموذج النظري ، الامر الذي ادى الى شك الباحثين في مدى عمومية وشمولية منظور التحديث الفردي .

وقد اجرى امرسون Emerson (٢٢) دراسة حول النشاطات السياسية لعدد من الطلاب يمثلون جنسيات مختلفة ، وخلص من هذه الدراسة الى : ان هناك فروقا كبيرة بين الدول التي تتشابه في مرحلة التغير التي تمر بها ومعدلات هذا التغير من حيث درجة اضطراب الطلاب وقلقهم ، بالرغم من النظرية السائدة والتي تقول بأن التغير الاجتماعي السريع يعتبر احد اسباب الاضطراب الطلابي .

ومما لا شك فيه ان اي تحليل دقيق للبحوث والدراسات المختلفة التي عالجت هذا الموضوع سوف تزودنا بالعديد من الامثلة التي تؤكد صحة ما ذهبنا اليه . ومع ذلك فان الامثلة التي اوردناها تعتبر في حد ذاتها كافية لاثارة التساؤل الهام حول مدى صحة تعميم نموذج « التقليدي ـ الحديث »، وفي هذا الصدد يشير نيسبت الى أن « من المؤكد ان التعميم هو ما ننشده من وراء التجريبية والحسية . غير أن التعميم لا يتم الا على أساس الملاحظة الحسية والتجريبية والتاريخية ، ولا يجوز التعميم عند استبعاد هذه الملاحظات ، كما لا يمكن استخلاصه من الرمز والتشابه الجزئي أو التناظر الوظيفي ، ومهما كانت متطلبات النظرية الاجتماعية كبيرة ، فان اولى المتطلبات الواجب تلبيتها تلك المتعلقة بالواقع الاجتماعي أو الحقيقةالاجتماعية التي نجدها فقط في السجل التاريخي » (٢٣) .

وتقودنا مسألة التعميم هذه الى القضية الثانية والتي تقول :

٢) بأن نموذج « التقليدي ـ الحديث » أدى الى تبسيط نظري للتنظيم الاجتماعي الريفي ، ولذا فهو غالبا ما يكون خاطئا .

فعلى الرغم من أن التعبير « تقليدي » اصبح يطلق على اشكال التنظيم الاجتماعي الريفي نتيجة غياب التفاضل الاجتماعي غير الرسمي في مجتمعات الريف ، غير أن حراثة الارض أو الاشكال الاخرى لعملية الحصول على الغذاء من البيئة الطبيعية لم تؤد الى ظهور انماط متماثلة من البناء الاجتماعي حتى ولو على مستوى مجرد نسبيا . وتتعدد مصادر التفاضل Differentiation بتعدد معايير التنظيم مثل ملكية الارض ، وانواع التكنولوجيا المستخدمة ، والتزامات العمل وتقسيمه ، وطبيعة العلاقة بين الريفيين واشكال التنظيم الريفي من جهة وبقية عناصر المجتمع من جهة

أخرى . وبناء على ذلك فان الافراد الذين يعتمدون في معيشتهم على الزراعة لا يمكن اعتبارهم مجرد تجمع تقليدى متجانس ، قانع بالواقع الذي يعيشه ، لا يثق بالعالم الخارجي ، يعارض استخدام التكنولوجيا ويقاوم التغيير . وقد تغيرت وجهة نظر علماء الاجتماع في هذه النظرة الساذجة . ومع ذلك فلا زالت بعض البحوث والدراسات تقوم ـ ولو ضمنيا ـ على مثل هذه المجموعة من الخصائص التقليدية . وفي تحديه لهذه الثنائية « تقليدى ـ حديث » قدم غسفيلد Gusfield القرائن والادلة التي تثبت خطأ سبع فرضيات شائعة حول مفهوم الشعوب التقليدية :

١) المجتمعات النامية ، مجتمعات جامدة .
٢) الثقافة التقليدية ، كل متجانس من القيم والتوقعات السلوكية .
٣) المجتمع التقليدي ، بناء اجتماعي متجانس .
٤) التغيرات الجديدة ، بديل للتقاليد القديمة .
٥) الاشكال التقليدية والحديثة ، هي دائما في حالة صراع .
٦) التقليدي والحديث نظامان متعارضان ، يلغي وجود أحدهما وجود الاخر .
٧) عمليات التحديث تضعف التقاليد (٢٤) .

كذلك فقد رفض سجوبرغ Sjoberg (٢٥) هذا التقسيم الثنائي المبسط ، حين أشار الى أن أعدادا كبيرة من السكان الريفيين في أمريكا اللاتينية وآسيا لا زالت تعيش في ظل تنظيم يتصف بالاقطاعية أكثر من اتصافه بالتقليدية ، ذلك التنظيم الذي يفرز مفهوم الفلاح Peasant وقد تعرض تعريف « الفلاح » لنقاشات لفترة من الوقت . والخاصة المميزة لهذا المفهوم تكمن في العلاقة التي تقوم بين المزارع وملكية وسائل الانتاج والسيطرة عليها (وستعالج هذه النقطة بتوسع فيما بعد) ، وفي الاختلاف بين التقاليد العظيمة Great والتقاليد الوضيعة Little (٢٦) .

وقد أظهر بارينغتون مور Barrington Moore (٢٧) أن الاشكال المختلفة لبناء المجتمع الفلاحي أو الريفي وعلاقة هذا البناء بالمجتمع ككل تؤثر الى درجة كبيرة على قيام ونجاح الثورات الفلاحية . كذلك اثبت كوتلر Cotler (٢٨) في دراسة له أن هناك اختلافات بارزة في الاتجاهات السياسية وفي الايمان بالقدرية بين الفلاحين في ريف البيرو وبين سكان بلدة صغيرة قريبة من هذا الريف ، ولا يختلف الوضع كثيرا في مجتمعات أفريقيا حيث نجد العديد من الاشكال الاقطاعية والفلاحية التي تتصف بتنوع كبير في الابنية الاجتماعية (٢٩) . وعلى الرغم من وجود بناء تقليدي غير أن

بيتر لويد Lloyd اشار الى انه لا يمكن بحث التكيف في افريقيا ضمن الثنائية المبسطة لان مجتمعات غرب افريقيا وحدها تختلف فيما بينها تـــدر الاختلاف القائم بين مجتمعين أوروبيين كمجتمعي ايرلندا والاورال .

وقام ستنشكومب Stinchcombe (٣١) أثناء تحليله للعلاقات الطبقية الريفيـــة بتحديد خمسة اشكال تنظيميـــة رئيسية لعملية الانتـــاج الزراعي وتفسيرها . وقد أوضح ان تأثير كل من هذه الاشكال على الوضع الطبقي لاولئك العاملين بالزراعة يختلف عن تأثير الاشكال الاخرى . ويأتي ذكر بحث ستنشكومب في هذا المجال لانه يصف البناء الاجتماعي الريفي من خـــلال علاقة هذا البناء بأجزاء اخرى من المجتمع ، وليس من خلال عزل النموذج المثالي للمجتمع التقليدي عن المجتمع الكبير . وقد لفت بعمله هذا الانظار الى جانب هام في عملية فهم البناء الاجتماعي الريفي ونعني به المدى الذي يكون فيه الشكل التنظيمي مفروضا أو ناتجا عن قوى تنظيمية أو بنائية خارج نطاق سيطرة المجتمع الزراعي .

وقد اشـــار غالجـــرت Galjart الى أهميـــة العلاقـــات الخارجيـــة وتشعبها وتساءل عما اذا كان التوزيع غير المتساوي للارض والثروةوالسلطة فيالدول النامية لا يتيح لعلماء الاجتماع التفكير بالمزارعين . فالتصرف على اساس الافتراض بأن كل المنتجين الزراعيين متساوون يعني مساعدة البعض وترك الباقين تحت رحمة الظروف (٣٢) . والمعروف أن مفهوم المزارع في التعبير الغربي يرمز الى منتج زراعي له الحرية ــ ضمن حدود ــ في اختيار وسائل الانتاج التي يرى انها تتفق ومصلحته ، وهناك عدد قليل نسبيا من القيود البنائية التي تحد من حريـــة المزارع في اتخاذ القرار المتعلق بتبنـــي واحد أو أكثر من الاساليب الزراعية المعروضة عليه .

وهذا يقودنا الى القضية الثالثة القائـلة :

٣) ان علماء الاجتماع اتجهوا في تحليلهم للتغير الاجتماعي والتنميـــة الى اهمال اهمية العلاقات التنظيمية ــ الاوسع نطاقا ــ التي تؤثـــر في التنظيم الاجتماعي الريفي كما تؤثر على الافراد الريفيين .

والحقيقة أن تركيز معظم البحوث الاجتماعية على التنظيم الاجتماعي الريفي لا يخلو من تجاهل للظروف البنائية الضرورية واللازمة لمشاركـــة السكان الريفيين بشكل اكثر فاعلية في المجالات الاقتصادية والسياسيـــة والاجتماعية . ففي العديد من الدول يتم استثناء السكان الريفيين من تلك العلاقات البنائية ذات التأثير الهام على مجمـــل حياتهم ، كما أن هذا الاستثناء

لا ينحصر في سياسات واجراءات الحكومة المركزية فحسب ، وانما يشمل ايضا علاقات المجتمع الريفي بالطبقات الاجتماعية الاخرى وعلاقاتهم بالتجارة الخارجية . ولذلك فان اهتمام علماء الاجتماع الشديد بالانسان الريفي وتركيزهم على الشكل التنظيمي او البنائي المحلي الذي يحيط به قد دفعهم الى الاعتقاد بأن التغيرات الاجتماعية التي ترمز الى التنمية لا بد ان تتحقق او هي قابلة للتحقق على هذا المستوى . ويشبه هذا التركيز الى حد ما عملية التركيز على شخص الفقير بغية انقاذه من فقره بدلا من التركيز على البناء الذي يوجد الفقر ويعمل على استمراره ، كما يشبه الاهتمام بمعالجة المرض دون الاهتمام بسبب ذلك المرض . والواقع ان اي اسلوب للمعالجة يقوم على اساس استبعاد الاسلوب الاخر لن يكون مجديا . وفي هذا الصدد يقول غالجرت (٣٣) : ان علماء الاجتماع الريفي غالبا ما يعزون — ضمنيا — فشل سكان الريف في استخدام الاساليب الجديدة المتاحة لهم اما الى « عدم الرغبة » (المقاومة النابعة عن تمكن التقاليد في نفوسهم) ، او « الجهل » . وكلا هذين العاملين يؤكدان على ان المزارع البسيط يعتبر المستهدف الاساسي للتغيير . ويشير غالجرت في هذا المجال الى انه قد تمت دراسة هذين العاملين على حساب استبعاد عامل ثالث ربما يكون اكثر اهمية من كليهما ، وهو « عدم المقدرة » . واستبعاد هذا العامل يصرف اهتمامنا عن تلك القيود البنائية التي تحول دون عملية التبني . وليس من شك أن عامل « عدم المقدرة » يعتبر اكثر اهمية من عاملي « الجهل » و « عدم الرغبة » في تقرير الموقف من تبني اساليب زراعية اكثر انتاجية . فعندما يسأل الفلاح المصري مثلا عن سبب عدم استعماله لسماد اكثر ، ويبرر ذلك بعدم توفر المال لديه ، فهو بذلك يشير الى غياب عدد من الظروف البنائية والتسهيلات المساندة الامر الذي يؤدي الى زيادة فقره . وتتمثل هذه الظروف في عدم توفر نظام للاقراض ، والافتقار لوجود سوق يخلو من التحكم ويمكن الوثوق بـه وعدم وجـود نظام للتوزيع يوفـر السمـاد في الـوقت المناسب ، وانعدام الاماكن الصالحة للتخزين والافتقار للقوة السياسية اللازمة لتامين التسهيلات والظروف البنائية الملائمة .

ويبدو ان مدى توفر اشكال او ابنية للاتصال تربط المزارعين بالسوق الخارجي وتوفر لهم القوة السياسية فضلا عن توفر التسهيلات والخدمات المساندة ، يعتبر مؤشرا صادقا لتفهم الفرق بين الدول ذات الانتاجية المرتفعة والدول التي تنتج بالكاد ما يؤمن لها البقاء على قيد الحياة ، وهو في ذلك اكثر صدقا من نمط الانتاج او حجم الملكية او شكل التنظيم الاجتماعي المحلي .

ورغم الاختلاف في مدى التنظيم وطبيعته ، فان المزارعين في معظم البلدان ذات الانتاج الزراعي الوفير لهم في الابنية التنظيمية ما يسهل لهم عملية الانتاج او امتلاك النفوذ والتأثير أو كليهما . ويمتد هذا النفوذ البنائي في العديد من الحالات الى التجارة والاسواق الدولية ، اضافة الى الاسواق المحلية كالتعاونيات في شمال اوروبا واليابان .

ويبدو ان العلاقة بين وجود هياكل اتصالية على نطاق واسع وبين الانتاجية الزراعية تظل قائمة في ظل ظروف متنوعة ، بما فيها وجود كثافة او ضحالة سكانية بالنسبة للارض المتاحة . ومما يجدر الاشارة اليه ان دخل المزارع الياباني قد ارتفع خلال الستين سنة الماضية ارتفاعا مثيرا ، بينما بقي عدد المزارع والمزارعين ثابتا تقريبا خلال هذه الفترة كما ان جميع المزارعين اليابانيين تقريبا أعضاء في التعاونيات التسويقية والائتمانية .

ان الزراعة تبقى في حدود الكفاف اذا لم يتوفر لها تنظيم فعال أو روابط بنائية مع المجتمع الكبير أو مع الاسواق أو معكليهما . ومن ثم فان الشرط الضروري لتغيير هذا الوضع يكمن في ايجاد اشكال تنظيمية بنائية توفر قنوات اتصال بين المنتج الزراعي والحلقة الكبيرة من التسويق والتوزيع واسواق العمل والتعليم والقروض ... الخ . وعلى الرغم من أن هذا الشرط يعتبر ضروريا غير انه ليس شرطا كافيا ، ذلك أن التنمية الزراعية تعتبر أيضا عملية سياسية . ولذلك يجب أن توفر القنوات البنائية منفذا للمزارعين لحيازة وممارسة قدر من السلطة السياسية . وللدلالة على ذلك نجد أن مؤسسات الخدمات التعليمية والزراعية الممتدة (مراكز خدمة المجتمع) قد توفر روابط بنائية خارجية ، غير أن هذه الروابط تقوم على أساس الاتصال ذو الاتجاه الواحد ، فالافتراض قائم على أساس أن الفشل في تبني الاساليب الحديثة انما يرجع الى عدم الرغبة أو الجهل في ذلك ، هذا فضلا عن أن الجهة التي توفر أو تنظم القوة السياسية أو التسويقية لا تشكل بناء تنظيميا .

وقد لاقت مسألة تأثير التنظيم الخارجي بعض الاهتمام ، غير أن ذلك لم يصل الى مستوى فاعلية هذا التأثير واهمية دوره . والحقيقة أن مسألة ارتباط الزراعة تنظيميا بالعناصر المختلفة غير الزراعية تتضمن أمورا متعددة كالقوة والطبقة والصراع وما الى ذلك ، وهي مفاهيم لا تلقى سوى القليل من الاهتمام في نموذج التحديث (٣٤) . الامر الذي يؤدي الى عدم الاهتمام النسبي بها .

غير أن نموذج التحديث يؤكد عملية التداخل ويشدد على العلاقات التنظيمية أو البنائية . كما يؤكد على مفاهيم أخرى متصلة بتلك الاهمية المعطاة للعلاقات القائمة بين المستويات المختلفة وبين انواع البناء أو التنظيم . وربما لا يعود الاهمال النسبي لهذه المجموعة من القضايا البحثية الى النموذج بقدر ما يعود الى تردد علماء الاجتماع في اجراء دراسات وبحوث ذات أبعاد سياسية ، أو الى الانماط التنظيمية للبحث السوسيولوجي .

٤) عدم تخصيص الجهد المناسب لتقييم نتائج تكنولوجية « التحديث » والاشكال التنظيمية والمؤسسات التي افرزتها .

ويرجع الاخفاق في بذل الجهد الملائم اساسا الى نموذج التحديث ـ من خلال تأكيده على التداخل والاعتماد المتبادل ـ حيث يركز على العديد من النتائج المتوقعة او المسقطة . فمثلا ، النتائج المفترضة او المتوقعة لوجود مستوى تعليمي أعلى في المجتمع تتمثل في انخفاض مستوى الامية وزيادة مشاركة الافراد في نظام الاعلام الجماهيري ، وزيادة التطلعات لحراك اجتماعي الى أعلى يؤدي بدوره الى ايجاد قوة عمل طموحة متجاوبة مع عملية التصنيع ، مما يؤدي بالتالي الى تهافت أكبر على البضائع الاستهلاكية ..... الخ .

وهكذا يمكن القول بأنه نظرا لكون العديد من النتائج مفترضة أو متوقعة أو مسقطة من النموذج ، فان ذلك قد صرف انتباه علماء الاجتماع عن النتائج الحقيقية لانشطة « التحديث » وللاشكال التنظيمية المترتبة عليها . وكما أوضحت سابقا ، فان النتائج المتوقعة للنموذج قد تم قبولها كتعريف اجرائي للتنمية على نطاق واسع . والامر الذي يثير التساؤل هو اغفال علماء الاجتماع لدراسة « النتائج غير المقصودة » للتنمية ، وبخاصة اذا أخذنا في الاعتبار ذلك النفوذ الذي تتمتع به نظرية روبرت ميرتون Merton (٣٥) حول « الوظائف المستترة » في أوساط علم الاجتماع الامريكي . غير انه من الخطأ الايحاء بأنه قد تم تجاهل نتائج التنمية كلية ، كما أن القاء اللوم في عدم بذل الجهد المناسب على طغيان وهيمنة نموذج التحديث فقط يعتبر تبسيطا شديدا للواقع . فقد أدى نموذج التحديث الى اجراء العديد من البحوث والدراسات حول نتائج عملية التحديث ، غير أن معظم هذه البحوث والدراسات كانت تهدف الى تقرير ما اذا كانت هناك ترابطات قائمة على الملاحظة والتجريب أو معاملات ارتباط أو صلة بين تلك العوامل التي يقدمها النموذج كعوامل تحديث وبين تلك النتائج التي يتنبأ بها ، بمعنى أن البحث كان موجها نحو اثبات صحة النموذج من الناحية التجريبية . ونستخلص مما تقدم :

١) ان البحوث والدراسات قد أجريت ضمن اطار نموذج التحديث ، ولم يجر قياس واعتبار التكلفة « غير التنموية » ـ المرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالناتج التنموي الا نادرا .

٢) ان النتائج التي تم التوصل اليها تظهر علاقة ارتباطية ، الا انه يندر ان يتم تحديد العلاقة السببية وهذا لا يعني أن دعاة التغيير وواضعي السياسة ومؤيدي التنمية لا يفكرون بالسبب والنتيجة .

وكثيرا ما نجد أن الاساليب الزراعية الحديثة التي تنادى بها برامج التنمية قد تم التوصل اليها نتيجة للبحوث والدراسات التي لا ترتبط دائما بالبيئة والثقافة التي تطبق فيها هذه الاساليب ، وكثيرا ما تحدث مردودات اجتماعية عكسية بارزة (نتائج غير مقصودة) يمكن اعتبارها الثمن الاجتماعي للتنمية . واذا أمكن تقليص أثر هذه المردودات العكسية الى حد معقول ، واذا تم قياس وتحديد المنفعة والتكلفة بشكل جيد (٣٦) ، يصبح بالامكان الاقرار بمدى صلاحية وفائدة اسلوب ما ، أو بمدى مساهمته في وضع تعريف ما للتنمية . ويصبح تحديد تعريف التنمية المستعمل حينئذ جزءا لا يتجزأ من عملية تقدير المنفعة والتكلفة . ويجرى حاليا تأييد الاساليب والممارسات الجديدة والدفاع عنها من قبل أفراد أو مؤسسات سياسية واقتصادية اعلى مكانة من أولئك الذين تنسب لهم تلك الاساليب والممارسات مما يدفع بالموقف لان يميل لصالح أولئك الافراد وتلك المؤسسات الاعلى مكانة الذين يدعون لاتباع الاساليب الجديدة . أما تقييم النتائج غير المقصودة للتنمية فتتم حاليا على ايدي أولئك الذين ينسب لهم اتباع ذلك الاسلوب أو تبني ذلك الشكل التنظيمي .

ويمكن اعتبار الدراسة التي قامت بها كوسيم نير Nair (٣٧) عن النعم المختلطة Mixed Blessing للثورة الخضراء كمثال على تقييم النتائج غير المقصودة للتنمية . فقد لاحظت الباحثة أنه عندما حاولت الهند الانتقال الى الثورة الخضراء أصدرت تشريعات لصالح المزارعين الكبار ، وأدى ذلك الى زيادة الطلب على الجرارات والى ارتفاع حاد في الاقبال على شراء المزارع الصغيرة . ووجدت أنه لو جرى فعلا شراء كل قطع الاراضي التي تقل مساحتها عن خمسة أفدنة ، وتم استخدام التكنولوجيا في زراعتها لادى ذلك الى الاستغناء عن ٢٥٠ مليون انسان . وهي ترى أن التكنولوجيا أكثر العناصر خضوعا للرقابة والتحكم الا أنها أقل مدخلات الانتاج الزراعي خضوعا للسيطرة .

كذلك تساءل ايفان ايليتش Illich (٣٨) حول ما اذا كان التعليم

العام يعطي الفوائد المرجوة منه . فهو يلاحظ بأن معظم حكومات دول امريكا اللاتينية تنفق على التعليم العام (الرسمي) نسبة من دخلها أعلى من تلك النسبة التي تنفقها الدول الصناعيـــة على التعليم ، غير أن التعليم العـــام في امريكا اللاتينية ادى الى توسيع الهوة بين الاغنياء والفقراء والى تعزيز البناء الطبقي القائم وزيادة التطلعات دون توفير الامكانات لتحقيق هذه التطلعات وعلى الرغم من انه يدافع عن اهمية التعليم غير انه يصر على ان التعليم ليس رديفا لعملية الالتحاق بالمدارس .

اما المدلول الثاني لعدم توفر بحوث أكثر حول النتائج التـــي تفرزها التنمية فيتعلق باتجاه منفذي عمليات التنمية وواضعي السياسة التنمويـــة أو ميلهم الى اخفاء العلاقة السببية لمعاملات الارتباط . وعلماء الاجتماع لا يملكون سوى القليل من القدرة على التحكم بهذا العامـــل والذي ينحصر في عملية توجيه المزيد من البحوث لتقييم نتائج السياسة الاجتماعية المتبعة . فعلى سبيل المثـــال ، لاحظ اليتش (٣٩) أن العديد من الدول غير الصناعية تخصص من مواردها للتعليم الرسمي نسبة أعلى مما تخصصه الـــدول الصناعية لهذا المجال ويقوم ذلك التخصيص على أساس الافتراض بأن التعليم يساهم مساهمة كبيرة في النمو الاقتصادي وقد يكون ذلك صحيحا اذ انه من المؤكد وجود ارتباط عالي بين الدخل القومي والمستـــوى التعليمي للسكان . غير ان ادامز وبجورك Adams and Bjork (٤٠) توصـــلا فـــي دراسة قاما بها حول دور التعليم في التحديث والتنمية الاقتصادية الى أن مستوى التعليم الاساسي أو نسبة عدد المدارس الى السكان في انجلترا لم يتحسن كثيرا الا بعد أن قطعت عملية التنمية الاقتصادية شوطا كبيرا .

وحتى لو وجد بصورة قطعية أن الاستثمار في التعليم يعطي أرباحا وفوائد « تنموية محددة » اكثر مما تعطيه بدائل اخرى ، فهذا لن يحدد بالضرورة اي نوع من التعليم يجب توفيره ولمن يجب تقديمه . وكما ذكرت في المقدمة فان الاتجاه السائد في الدول الصناعية لتعريف التنمية عـــلى أساس الانجازات يلازمه اتجاه اخر يتمثل في عملية نقل المؤسسات والاشكال التنظيمية من الدول الصناعية وغرسها في الدول غير الصناعية ــ باســـم التنمية ــ دون أي تعديل أو تغيير يذكر . وحتى لو قبلنا بالتصنيع كهدف للتنمية ، يظل هناك أساس للشك في مدى شرعية وصحة عملية النقـــل والزرع هذه . فالشكل التنظيمي للمؤسسات في الدول الصناعية قد تغير وتبدل بحيث أصبح يتركز حول عملية تأمين الاستمرارية وليس تحقيق التصنيع مما يجعل ملاءمة هذا الشكل التنظيمي لمرحلة التصنيع والتنمية في الدول النامية موضع شك وتساؤل .

ويؤكد ايليتش (٤١) على هذه النقطة ، حين يتساءل عما اذا كانت افضل وسيلة لتلبية الحاجة لمزيد من التعليم تتمثل في زيادة الاستثمار في المجال المدرسي . وما يرمي اليه ايليتش من وراء هذا التساؤل هو ما اذا كان حل مشكلة التخلف يكمن في نقل « حل » جاهز اليها من الدول الصناعية . وقد توصل هنتر Hunter الى استنتاج مماثل لاستنتاج ايليتش أثناء عملية تحليله للسياسة التنموية في المجال التعليمي في افريقيا ، حيث أشار الى أن نسبة ضئيلة جدا من الاطفال يحصلون على تعليم مكلف جدا ، كما أنهم سيحصلون على وظائف جيدة بعد اتمام تعليمهم (٤٢) ، وعلى أساس تحليله هذا وضع هنتر استنتاجات وتوصيات يعتبرها غير مألوفة (من قبل الاتجاه التنموي التقليدي) ، أهمها :

١) تطوير الجامعات الافريقية والمحافظة على مستوى متكامل من الابداع . والابداع هنا لا يقتصر على مجال العلم الذي يعطي اهتماما للتكنولوجيا فقط ، وانما في مجال الدراسات الاجتماعية الانسانية التي تعطي اهتماما للحكومة .

٢) ان التحيز للتعليم التطبيقي ـ والمتمثل بالنموذجين الامريكي والروسي المعتمدين على التقاليد الاوروبية في هذا المجال ـ يجب أن يأخذ طريقه الى معاهد التكنولوجيا التطبيقية في المرحلة اللاحقة للدراسة الثانوية وبخاصة في مجالات التقنية اللازمة للتنمية الريفية .

٣) يجب أن تستهدف استراتيجية النظام التعليمي ايجاد الفرص الاقتصادية في المناطق الريفية من خلال توفير التعليم لمن فاتهم قطار التعليم الرسمي من المنتجين ، هذا فضلا عن تزويدهم بالامكانات المادية التي يحتاجونها .

٤) يجب بذل جهود مكثفة لتوفير التدريب والتعليم للناشئة ، والقائم على أساس التفرغ الجزئي وذلك في المرحلة التي تقع بين نهاية الدراسة وبداية الحياة العملية (٤٣) .

وهكذا فان ايليتش وهنتر ، وكثيرين غيرهم ، يقدمون لنا الامثلة لمحاولات تقييم نتائج سياسات تنموية تلقى قبولا عاما ، عوضا عن الزام انفسهم بالبحث عن كيفية تطبيق سياسة أو استراتيجية معينة بشكل فعال . والنتيجة في كلا الحالتين هي تقديم عدد من التوصيات التي سيؤدى تبنيها الى الاقتراب من تحقيق الاهداف المنشودة . ويبدو أن اتباع أسلوب تقييم النتائج « الواقعية » بدلا من تقييم النتائج « المفترضة » أو « المتوقعة » أجدى بكثير من حيث تحقيق تقدم في مجال تحديد الافكار الواجب تبنيها

ـ باسم التنمية ـ والتي تساعد على انجاز ما هو مطلوب ، وقد وضع وارنر Warner تعريفا مناسبا لذلك الاجراء الواجب اتباعه للقيام بمثل هذا التقييم والذي يتمثل في مجموعة من الاسئلة هي : ما حجم الزيادة المطلوبة ... ومن اي فئة عمرية ... وممن من السكان ... اي من المؤسسات والتنظيمات تقوم بانجازها ... وبأي ثمن ... ولمن من الناس ... وازاء أية بدائل (٤٤) ؟؟ .

خلاصة :

كان هدف هذا البحث اثارة عدد من التساؤلات حول نموذج التحديث الذي يحتل مكانة هامة في ادبيات علم الاجتماع الامريكي الخاصة بالتنمية . ورغم أن الاهتمام بالتحديث حديث نسبيا ، يتزامن ظهوره مع بروز مفهوم التنمية تقريبا ، غير أن التساؤلات التي اثارها البحث تتعدى هذا المدى الزمني الى حد بعيد . فاستمرار وتكرار نفس الاسئلة لدليل على أن نموذج التحديث قد نقل اهتمامه في البحث الى الدول غير الصناعية أو الدول التي تسير في طريق التصنيع (النامية) ، الا انه لم يتغلب على بعض النواقص والثغرات الاساسية المستمدة من نظرية التطور والتوازن . ولعل افضل تعبير يوضح ما ذهبنا اليه قول ايليتش انه : « خلال الحقبة التي تبدأ منذ الان ، علينا أن نتعلم لغة جديدة لا تتحدث عن التنمية والتخلف فحسب ، وانما تتحدث عن الافكار الصحيحة والخاطئة عن الانسان وعن حاجاته وعن امكاناته (٤٥) » .

الحواشي

(١) قدم كنت غيجر Kent Geiger الدليل على هذا من خلال دراسة حول التنمية القومية ـ المنشورة باللغة الانجليزية ـ وذلك للفترة الواقعة بين عامي ١٧٧٥ ـ ١٩٦٦ فقد وجد غيجر ان سنة الوسط الاحصائي للنشر كانت ١٩٦٠ ، وان ٥٤٪ من بحوث ودراسات التنمية قد نشرت بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٦٦ . كما نشرت ٣٥٪ من هذه البحوث والدراسات بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٥٩ . وهكذا نجد ان ١٦ عاما من أصل ١٩٠ عاما تمت دراستها انتجت ٨٩٪ مما يعتبره غيجر مطبوعات «هامة» حول التنمية القومية .

Kent Geiger — National Development 1776-1966. Metuchen N.J. : The Scarecrow Press, Inc. 1969.

Kent Geiger — Sociatal Development; Notes on the Vestments of a concept. Chapter 2 in Beal, G.M. et, al. (eds.) Sociological Perspectives of Domestic Development. Ames, Iowa: Iowa State University Press: 1971, P. 47. (٢)

Robert Lauer — The Scientific Legitimization of Fallacy: Neutralizing Social Change Theory. American Sociological Review. 36: 881-889, P. 884. (٣)

Irving Horowitz — The Development Ideal: Alternative Models and Their Implications, Sociological Quarterly. 8: 427-438, 1967. (٤)

Keith Warner — Structural Matrix of Development. Chapter 4 in Beal, G.M. et. al. (eds.) Sociological Perspectives of Domestic Development. Ames, Iowa: Iowa State University Press. 1971: 92. (٥)

(٦) يعلق لاور Lauer على الفرضيات بقوله : « غالبا ما تعامل هذه الفرضيات وكأنها حقائق أو مسلمات تعتمد على الملاحظة الفطرية السليمة . وهذه النظرة تكسب الفرضيات شرعية وتجعلها مهيمنة في الفكر الاجتماعي ..... وبالاضافة لذلك تدعى هذه الفرضيات مغالطات ftllacies وذلك لتأكيد دورها كمعوقات » .

لاور Lauer ، المرجع السابق ، صفحة ٨٨١ .

(٧) للاطلاع على تعداد جزئي لهذه العوامل راجع ادلمان وموريس (١٩٦٧) ، مور (١٩٦٣) دويتش (١٩٦١) .

Irma Adelman and Cynthia Morris, Society, Politics and Economic Development. Baltimore: John Hopkins Press, 1967.

Wilbert Moore — Social Change. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice Hall, 1963.

Karl Deutsch — Social Mobilization, and Political Development. American Political Science Review. 55: 493-514 (1961).

(٨) دويتش Deutsch ، المرجع السابق

Daniel Lerner — The Passing of Traditional Society. Glencoe Ill. The Free Press, 1958. (٩)

Thomas Kuhn — The Structure of Scientific Revolution. Chicago: University of Chicago Press, 1962. (١٠)

John Horton — Order and Conflict Theories of Social Problems as Competing Ideologies. American Journal of Sociology. 71:701-713, 1966. (١١)

(١٢) Arnold Feldman & C. Hurn — The Experience of Modernization Sociometry 29: 378-395, 1966, P. 379.

(١٣) Robert Nisbet — Social Change and History. New York: Oxford University Press, 1969, P. 267.

(١٤) أولمان وموريس ، المرجع السابق .

(١٥) D. Weintraub & F. Berstein — Social Structure and Modernization: A Comparative Study of Two Villages. American Journal of Sociology. 71-509-521, 1966. P. 521.

(١٦) Mark Abrahamson — Correlates of Political Complexity. American Sociological Review. 34: 690-701, 1969, P. 700.

(١٧) Afif Tannous — Social Change in an Arab Village. American Sociological Review, 6th Oct. 1941.

(١٨) William Goode — Industrialization and Family Change. In Hoselitz, B. and W. Moore. (eds.) Industrialization and Society. Paris: Mouton, 1963, PP. 239-255.

(١٩) Manning Nash — Machine Age Maya. Chicago: The University of Chicago Press, 1967.

(٢٠) فلدمان وهورن Feldman and Hurn المرجع السابق ، ص٢٩٤

(٢١) انظر دراسات :

David Smith & A. Inkeles — The O-M Scale: A Comparative Socio-Psycholol gical Measure of Individual Modernity. Sociometry. 29: 353-377, 1966.

Michael Armer & A. Schnaiberg — Measuring Individual Modernity. American Sociological Review. 37: 301-316, 1972.

(٢٢) Donold Emerson — Students and Politics in Developing Nations. New York: Frederick A. Praeger 1968.

(٢٣) نيسبت R. Nisbet المرجع السابق ، ص٣٠٣

(٢٤) Joseph Gusfield — Tradition and Modernity: Misplaced Polarities in the Study of Social Change American Journal of Sociology, 72: 351-362, 1967, PP. 352-357.

(٢٥) Gideon Sjoberg — Folk and Feudal Societies. American Journal of Sociology. 58: 231-239, 1952.

(٢٦) John Powell — On defining Peasants and Peasant Society Peasant Studies Newsletter. 1: 94-99, 1972.

Barrington Moore	Social Orgins of Dictatorship and Democracy. Lord and Peasant in the Makign of the Modern World. Boston: Beacon Press, 1966.	(٢٧)
Julio Cotler	Traditional Haciendas and Communities in a Context of Political Mobilization in Peru, In Rodolfo Stavenhagen (ed.) Agrarian Problems and Peasant Movements in Latin America. New York: Anchor Books, Doubleday, 1970.	(٢٨)
L.A. Fallers	Are African Cultivators to be Called "Peasants"? Current Anthropology, 2: 108-110, 1961.	(٢٩)
Peter Lloyd	Africa in Social Change. Baltimore: Penguin Books, 1967.	(٣٠)
Arthur Stinchcombe	Agricultural Enterprise and Rural Class Relations. American Journal of Sociology 67: 165-176, 1961.	(٣١)
Benno Galjart	Rural Development and Sociological Concepts: A Critique. Rural Sociology. 36: 31-41, 1971, P. 38.	(٣٢)
	غالجرت Benno Galjart ، المرجع السابق	(٣٣)
Charles Moskos	Emerging Nations tnd Ideologies of American Social Scientists. American Sociologist. PP. 67-72, May 1967.	(٣٤)
Robert Merton	Social Theory and Social Structure, Glencoe Ill. The Free Press, 1957.	(٣٥)
	يشتمل مقياس التكلفة والفوائد على احكام ذاتية كتلك المفاهيم المختلفة للتنمية والتي تشكل بحد ذاتها اساس النظرة المعيارية الذاتية للتنمية .	(٣٦)
Kusim Nair	Unpublished Lecture. University of Missouri September 7, 1971.	(٣٧)
Ivan Illich	The Futiligy of Schooling in Latin America Saturday Review. New York 57-59, 74-75. April 20, 1968.	(٣٨)
Ivan Illich	Celebration of Awareness. New York Doubleday and Co. Inc. 1970.	(٣٩)
Don Adams & R. Bjork	Education in Developing Areas, New York: David McKay Co., Inc., 1969.	(٤٠)
	ايفان ايليتش Ivan Illich ، المرجع السابق ١٩٧٠ .	(٤١)

(٤٢) Guy Hunter — The Best of Both Worlds: A Challenge to Development Policies in Africa, London: Oxford University Press. 1967, P. 99.

(٤٣) هنتر Hunter ، المرجع السابق ، ص١١٤

(٤٤) وارنر K. Warner ، المرجع السابق ، ص ٩٨ .

(٤٥) ايلتش I. Illich ، المرجع السابق ١٩٧٠ ، ص١٨٠ .